الحياة الطيّبة
السنة ١٩
العدد ٣٠
شتاء-ربيع ٢٠١٥م

منهج التنمية الاقتصاديّة في الإسلام
- دراسة مقارنة -

د. حسن سبحاني[١]

تناولت أبحاث كثيرة ماهيّة التنمية؛ بالتحديد والتعريف، ومن أبرز هذه التحديدات: «**أنّها عبارة عن حركة تنمو من خلال مدخول بلد ما في مرحلة زمنيّة معيّنة؛ بشرط أن لا يزداد عدد الأشخاص الواقعين تحت خطّ الفقر؛ وأن لا نصل إلى عدم المساواة في توزيعه**»[٢].

وسوف نقوم في هذه المقالة بالتركيز على جوانب دراسة الشروط والأساليب والطرق المعتمدة للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة.

أولاً: التنمية الاقتصاديّة في نظر الاقتصاديّين الغربيّين:

ذهب «**جان كنت كالبرايت**»؛ وهو من أبرز المنظّرين الاقتصاديّين في المذهب المؤسّسي إلى أنّ «**آدام سميث**»، و«**مالتوس**»، و«**بنتام**»، و«**كارل ماركس**»؛ كانوا من الذين أسّسوا أنظمة اقتصاديّة واسعة؛ حيث أرادوا الوصول إلى الشروط والعوامل الأساسيّة؛ لارتقاء المجتمعات وتكاملها؛ لذلك لم يعترفوا بأيّ حدود خاصّة لدراساتهم. واعتقدوا بوجود عوامل متعدّدة مؤثّرة في مسائل التنمية؛ من قبيل: أصول الحكومة الصحيحة،

(١) باحث في الفكر الإسلاميّ، من إيران.

(2) Meyer: Leading Issuses in Economic Develoment, 5th Ed,1989,P6.

والعلل والعوامل المحرّكة لنشاط الإنسان، وآثار التعليم والتربية في السلوك الاجتماعيّ، ومبدأ المنفعة الشخصيّة، ونتائج المنافسة والاحتكار في الأسواق، وعلاقات المجموعات والطبقات الاجتماعيّة. وتعدّ دراسات المعاصرين التي تناولت الأبحاث الكلّيّة والجزئيّة؛ غير كافية؛ حيث إنّ مشكلة التنمية الاقتصاديّة تمتد إلى هذا الاختلاف في الرؤى المنهجيّة -أيضاً-[(١)].

ومن أوائل شروط التنمية الاقتصاديّة؛ إيجاد جهاز سليم وصالح ومنظّم على المستوى الإداري، وتربية مجموعة من النخب في المجتمع من الذين يتمكّنون من إدارة البلد، وبعد ذلك يجب توعية عموم الناس؛ ليكونوا مشاركين ومساهمين في التنمية الاقتصاديّة، وليصبحوا في مستوى قبول الأساليب العلميّة والحرفيّة الجديدة. فيجب توسيع التعليم والتربية؛ ليدخل الميل نحو الارتقاء إلى القلوب؛ كما أنّ التنمية الاقتصاديّة تستلزم تعاون عموم الناس[(٢)].

ويرى «**نورمان س. بوكانان**»؛ أنّ إدراك بعض المفاهيم؛ أمثال: العضويّة في المجتمع والدولة والحكومة، وأصول الملكيّة الفرديّة، والإبداع، والاستقلال الفرديّ، وكون التعليم والمعرفة والرؤية ذات مقام رفيع في الحقوق الشخصيّة للإنسان؛ كلّ ذلك يؤسّس لشكل الاقتصاد والسياسة في العالم المتطوّر[(٣)].

ويعتقد «**هريك كيندل باركر**» أنّ البعد العائليّ، والتعليم والتعلّم، والتجربة الحرفيّة، والبيئة الاجتماعيّة الموجودة؛ تُشكّل كيفيّة فهم الشخص لنفسه، وكذلك التحوّل والنموّ عند مختلف الناس، ثمّ إنّ هذه العوامل المؤسّسة تؤثّر على الرساميل والنشاط المبدع (Entrepreneurial

---

(١) انظر: جان كنت، كالبرايت: مناهج التنمية الاقتصاديّة، ترجمة: هوشنك نهاوندي، طهران، نشر مؤسّسة الدراسات والتحقيقات الاجتماعيّة، ١٣٥٥هـ.ش، ج٢، ص٤.

(2) Meyer: Leading Issuses in Economic Develoment,P10.

(٣) انظر: نورمن سن، بوكانان: طرق التقدّم الاقتصاديّ، ترجمة: حسين فرهودي، طهران، ١٣٥٨هـ.ش، ص١٣٦.

activity)، وفعّاليّة إدارة المنظّمات الصغيرة والكبيرة. ومن هنا، فإنّ هذه العوامل غير الاقتصاديّة والمؤثّرة على التنمية الاقتصاديّة؛ ذات قيمة عالية[1].

وصنّف «**كيت كريفين**» الاستراتيجيّات المتّخذة من قِبَل مختلف الدول؛ في سبيل الوصول إلى التنمية في النصف الأخير من هذا القرن، وأوضح أنّه يمكن الوصول إلى ستّ استراتيجيّات في هذا الإطار؛ وهي عبارة عن:

- الاستراتيجيّة الماليّة؛ التي تُوجِب تخصيص المصادر؛ عن طريق إيجاد أسواق ذات نشاط مقبول.
- استراتيجيّة التنمية ذات البعد الخارجيّ؛ التي يمكن التعبير عنها؛ باستراتيجيّة الاقتصاد المفتوح.
- الاستراتيجيّة الصناعيّة؛ حيث يكون التوسّع السريع للصناعة فيها؛ أداة الوصول إلى التنمية.
- استراتيجيّة الثورة الخضراء؛ حيث يحتل النموّ الزراعيّ مركز الصدارة في التنمية.
- استراتيجيّة توزيع المداخيل من جديد؛ التي تعدّ ردّة فعل في مقابل استراتيجيّات التنمية؛ حيث تؤكّد على اتّخاذ سياسات ذات فائدة للمجموعات قليلة المداخيل.
- الاستراتيجيّة الاشتراكيّة؛ التي تجعل من الملكيّة العامّة لأدوات الإنتاج؛ الشكل الغالب للنظم الاقتصاديّة.

وإنّ كلّ واحدة من الاستراتيجيّات المتقدّمة؛ تحاول الوصول إلى التنمية الاقتصاديّة طبق الموضوع الذي تطرحه؛ حيث تعتقد أنّها تؤمّن للإنسان زيادة في الفعّاليّة والارتقاء بمستوى معيشته، والثقة بالنفس، وعدم نكران الذات. وممّا لا شكّ فيه أنّ موضوع تبديل الأساليب والاستراتيجيّات في

---

(1) Kindleberga, Hewick: Economic Develoment, 1983, p98.

مختلف المقاطع الزمانيّة؛ يمكن أن يكون فاقداً للإشكالات؛ لأنّ نجاح كلّ استراتيجيّة مدين لوجود الشروط والمقتضيات التي تسهّل تطبيق استراتيجيّات التنمية حال وجودها[١].

ثانياً: فهم الرؤية الكونيّة الإسلاميّة مدخل للتنمية الاقتصاديّة:

يشتمل الإسلام؛ بوصفه ديناً خاتماً وكاملاً؛ ذا رؤية كونيّة مرنة: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٢]؛ على عقائد تدعو إلى التنمية والتوسعة على المسلمين في حياتهم الفرديّة والاجتماعيّة؛ وذلك بما يتناسب مع الرؤية الكونيّة الإسلاميّة والعقائد المطابقة للفطرة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾[٣]. فالإنسان، وباعتباره أحد أهمّ عوامل الإنتاج، يتمتّع باستعداد علميّ عالٍ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٤]؛ وهو خليفة الله على الأرض: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٥]، والموجود المختار الذي أُمر بإحياء الأرض: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾[٦]، وهو مسؤول؛ وكلّ ما هو موجود في الطبيعة؛

(١) انظر: كريفين، كيت: استراتيجيّات التنمية الاقتصاديّة، ترجمة: حسين راغفر؛ محمد حسين هاشمي، طهران، نشر: ني، ١٣٧٥هـ.ش، ص٥٤-٦١.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١١٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٧٢.

(٤) سورة البقرة، الآيتان ٣١-٣٢.

(٥) سورة البقرة، الآية ٣٠.

(٦) سورة هود، الآية ٦١.

إنّما خُلق لأجله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [١]؛ وهو تحت سلطته: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢]، وبما أنّ الهدف من خلق الإنسان طاعة الله العظيم وعبادته: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [٣]؛ لذلك فطلباته لا نهاية لها، وأمّا الاطمئنان فلا يحصل إلا مع ذكر الله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ﴾ [٤].

وبيّن الإسلام في رؤيته الكونيّة التوحيديّة مشيئة حكيمة: ﴿وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ﴾ [٥]؛ هي ذات قطب ومحور واحد: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾ [٦]؛ فكلّ شيء لله وإليه يعود: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [٧]، وإذا قطع عنايته عن هذا العالم لحظة؛ لزال وأصبح عدماً. فالكون في هذه الرؤية؛ هو حقيقة متغيّرة ومتحرّكة، ولذلك؛ فهو في حدوث مستمرّ؛ حيث يكون في حالة خلق مستمرّ: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [٨]. وأجزاء الكون طبق هذه الوضعيّة التسبيحيّة؛ تتحرك نحو الله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [٩].

ويتمتّع الكون في الرؤية الكونيّة الإسلاميّة بنظام متقن وعلّيٍّ ومعلولي. ويجري فيض الله وتقديره عن طريق العلل والأسباب الخاصّة فقط،

(١) سورة البقرة، الآية ٢٩.
(٢) سورة الجاثية، الآية ١٣.
(٣) سورة الذاريات، الآية ٥٦.
(٤) سورة الرعد، الآية ٢٨.
(٥) سورة النمل، الآية ٨٨.
(٦) سورة البقرة، الآية ١١٥.
(٧) سورة البقرة، الآية ١٥٦؛ وانظر: سورة الشورى، الآية ٥٣؛ سورة النازعات، الآية ٤٤.
(٨) سورة الرحمن، الآية ٢٩.
(٩) سورة الإسراء، الآية ٤٤؛ وانظر: الآيات الأوائل من سور: الحديد، والحشر، والصف، والتغابن، والأعلى.

وهناك إلى جانب هذا النظام العلّي والمعلولي؛ يحكم الكون مجموعة من السنن والقوانين التي لا تتغيّر: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا﴾[١]؛ والتي هي من لوازمه؛ حيث لا مكان في هذه الرؤية للخرافات، ولا لنسبة الجهل عند الإنسان بالأحداث الموجودة في العالم إلى الله تعالى، ولا وجود للقوى الوهميّة؛ ومن جملة السنن التي ذكّر القرآن الكريم بها: النصر النهائيّ للحقّ على الباطل؛ حيث وعَد بانتصار الحقّ وأهله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾[٢]؛ فهي سنن تُحي في المجتمع روح الأمل والحركة والثورة على مظاهر الشرك والكفر والظلم.

ومن جملة السنن الإلهيّة التي لا تتغيّر: أنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا مصيرهم هم بأنفسهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾[٣].

إنّ هذه السنن القطعيّة التي لا تقبل التغيير؛ تتضمن ثلاثة أصول: قانون العلّيّة والمعلوليّة العامّة، وضرورة العلّيّة والمعلوليّة، والسنخيّة بين العلّة والمعلول، وإذا أضفنا إلى ذلك مسألة انتهاء عالم الوجود بأكمله إلى علّة العلل؛ أي الله تعالى؛ عند ذلك يتّضح الارتباط والاتّصال القاطع بين كافّة أحداث الكون[٤].

كما قامت السماوات والأرض في الرؤية الكونيّة الإسلاميّة على أساس الحقّ والعدل: ﴿مَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّآ أُنذِرُواْ مُعۡرِضُونَ﴾[٥]. والعدل في المفهوم الاجتماعيّ؛ هو هدف النبوّة. وفي المفهوم الفلسفيّ؛ مبدأ المعاد[٦]. والعدل من صفات الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ

(١) سورة فاطر، الآية ٤٣.
(٢) سورة الصافات، الآية ١٧٣.
(٣) سورة الرعد، الآية ١١.
(٤) انظر: مطهري، مرتضى: الوحي والنبوّة، ط٢، طهران، مطبعة صدرا، ١٣٥٧هـ.ش، ص٨٣.
(٥) سورة الأحقاف، الآية ٣.
(٦) انظر: مطهري، الوحي والنبوّة، م.س، ص٤.

ٱلۡحَكِيمُ ﴾[١]؛ وهو منزّه عن ما يقابل العدل؛ أي الظلم: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَقَوۡمِ إِبۡرَٰهِيمَ وَأَصۡحَٰبِ مَدۡيَنَ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتِۚ أَتَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾[٢]. والعالم؛ هو عالم موزون ومتعادل: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ﴾[٣]، والعدل الإلهيّ الذي يصدق على الله تعالى وعلى البشر؛ عبارة عن رعاية مسألة الاستحقاق، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقّه الذي يستحقّه[٤].

والإنسان طبق هذه الرؤية الكونيّة؛ مختار وحُرّ، ولا يوجد أيّ جبر أو ضرورة تسلب عنه اختياره[٥]؛ وهو مسؤول عن نفسه وعن مجتمعه. ولا تنتهي حياته في هذا العالم، بل هناك عالم آخر؛ هو عالم الأبديّة والخلود الذي يحين موعده بعد الموت؛ وهو عالم يحصل فيه الإنسان على نتيجة ما عمل في عالمه المادّيّ: ﴿ وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُشۡفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيۡلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرٗاۗ وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا ﴾[٦]، وهو عالم يُعطى فيه للإنسان كلّ ما كان قد عمله في الحياة السابقة: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ ﴾[٧].

إنّ هذا الفهم لعالم الوجود والإنسان؛ يجعل كلّ مسلم مجهّزاً بكافّة أركان النجاح والسعي، ويكون تغيير العالم في إطار الحصول على الأهداف التي لا تترك أيّ مجال لشبهات الركود، والغفلة، وسوء التخصّص في الإمكانيّات والمصادر الضروريّة، وتكون التنمية الاقتصاديّة في مقدّمة اهتمامات الإنسان المسلم للوصول إلى الأهداف الدينيّة.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨.
(٢) سورة التوبة، الآية ٧٠.
(٣) سورة الرحمن، الآية ٧.
(٤) انظر: مطهري، الوحي والنبوّة، م.س، ص٢١٦.
(٥) انظر: م.ن، ص١٤٧.
(٦) سورة الكهف، الآية ٤٩.
(٧) سورة العاديات، الآيات ٦-٨.

ثالثاً: المنهج الإسلاميّ في التنمية الاقتصاديّة:

إنّ دراسة كيفيّة مواجهة الإسلام للأنظمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي سادت في صدر الإسلام؛ والتي كانت تنحو نحو الإفراط وعدم الاستفادة من الامتيازات، والظروف الاقتصاديّة المتطوّرة اليوم؛ التي حملت معها مجموعة من البشر الغارقين في الفقر والحاجة؛ كلّ ذلك يدلّ على أنّ الإسلام جعل من رفع الفقر والمسكنة أحد أهدافه الأساسيّة في نظامه الاقتصاديّ الذي قدّمه آنذاك.

وفي هذا الإطار، فإنّ النصوص الإسلاميّة الكثيرة لا توضّح الرؤية المنطقيّة والعلميّة للإسلام؛ نحو رفع المحروميّة والفقر فقط، بل تُشكّل السيرة العمليّة لأئمّة الإسلام العظام؛ أسوة بارزة في محاربة هذه الظاهرة المشؤومة والمخرّبة التي تخلق أرضيّات النموّ والاستعدادات الكامنة بالقوّة وبالفعل، بحيث تمنع البشر من الفعّاليّة الضروريّة التي يستحقّونها، وتجعل الإنسان يضيع في عالم الجهل، وتسلب منه إمكانيّة الاستفادة من الامكانيّات الطبيعيّة.

وقد بيّن دين الإسلام المبين؛ ومن الناحية النظريّة؛ أنّ الفقر هو الموت الأكبر، وأنّ الموت أفضل من الفقر(١)، وأنّ الفقر يُمكنه أن يسلب شخصيّة الفقير(٢). وأمّا الحفاظ على الحيثيّة الإنسانيّة؛ فيقتضي طلب العون من الله تعالى لرفع الصعوبات والمشاكل(٣)؛ وعلى هذا كانت سيرة الإمام علي عليه السلام الذي عمل على إعداد ذهنيّة المجتمع الإسلاميّ في محور أنّ الظروف المُوجِدَة للفقر؛ تمنع التنمية والتطوّر.

(١) انظر: الشريف الرضي، محمد: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح: محمد عبده، ط١، قم المقدّسة، دار الذخائر؛ مطبعة النهضة، ١٤١٢هـ.ق/ ١٣٧٠هـ.ش، ج٤، الحكمة١٦٣، ٣٩١، ص٤١، ٧٦.

(٢) حكيمي، محمد: المعايير الاقتصاديّة في التعاليم الرضويّة، مشهد المشرّفة، مؤسّسة الدراسات الإسلاميّة في الحضرة الرضويّة، ١٣٧٠هـ.ش، ص٢١.

(٣) انظر: الإمام علي بن الحسين(زين العابدين) عليه السلام: الصحيفة السجّاديّة، ط١، قم المقدّسة، دفتر نشر الهادي، ١٤١٨هـ.ق، الدعاء٢٠.

وحَدّد الإسلام المبادىء الفطريّة التي تُساهم في رفع الفقر بشكل عمليّ، وعيّن مصارف الخمس التي تُبيّن بشكل واقعي جزءً من توزيع المداخيل من جديد بين المحرومين: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾(١). وتحدّث الإسلام عن مصارف الزكاة التي كانت مخصوصة بالفقراء والعاجزين؛ متصدّي أمور الصدقات، والمؤلّفة قلوبهم، وتحرير العبيد، والإقراض لوجه الله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾(٢).

وتُشاهد هذه القاعدة بشكل كبير في السيرة العمليّة لرسول الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمّة الأطهار عليهم السلام؛ حيث نشير هنا إلى عدد من النماذج:

- اعتمد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في خصوص بيت المال؛ أسلوب توزيع المال بين المحتاجين، وعدم الاحتفاظ به لمدّة طويلة.

لذلك، عندما تذكّر؛ وهو على فراش المرض؛ وجود دينارٍ لم يُقسّم، بادر فوراً إلى الطلب من الإمام أمير المؤمنين عليه السلام تقسيمه بين الفقراء(٣).

- كان الإمام علي عليه السلام يرتدي لباساً خشناً، ويتناول طعاماً غير سائغ، ويحفر في الأرض، ويشقّ مجاري المياه، ثمّ ينفق ما يحصل عليه في سبيل الله. وكلّما وصل إلى يديه مال؛ كان يوزّعه على الفقراء في سبيل الله. ومن هنا، كان يطلب من عمّاله في المدن أن يقتدوا أو يتشبّهوا به(٤).

(١) سورة الأنفال، الآية ٤١.

(٢) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(٣) انظر: السبحاني، جعفر: فروغ ابديت، قم المقدّسة، مطبعة الحكمة، ١٣٥١هـ.ش، ج٢، ص٨٦٤.

(٤) انظر: الأمين، محسن: سيرة المعصومين(الإمام علي عليه السلام)، ترجمة: علي حجّتي كرماني، طهران، مطبعة سروش، ج٢، ١٣٧٣هـ.ش، ص٩١.

- كان الإمام علي عليه السلام يكتب إلى الولاة أن يُفكّروا بإحياء الأرض، ووسائل الزراعة، ورفع مستوى الإنتاج؛ قبل أن يفكّروا بوصول الخراج. وكتب إلى العامل على الخراج: «... **ولا تبيعنّ للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف... فإنّ الله سبحانه قد اصطنع عندنا وعندكم أن نشكره بجهدنا، وأن ننصره بما بلغت قوّتنا**»[1].

وأكّد الإسلام على أمور؛ أبرزها: التعلّم، والحفاظ على السلامة والصحّة[2]، وذمّ البطالة، وتوزيع المداخيل من جديد عن طريق الإنفاق: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3]، والوقف[4]، والوصية بتسجيل الأموال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم ۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَـٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾[5]، ورعاية أحوال الفقراء والمعدمين؛ حتّى لو كانوا من أتباع الأديان الأخرى[6]، والملكيّة الناشئة من العمل: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾[7]، وإحياء الأمّة عن طريق إحياء الشخص: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا

---

(١) انظر: الصدر، حسن: الرجل اللامتناهي، لا.ط، طهران، مطبعة امير كبير، ١٣٥٣هـ.ش، ص١٢٨-١٢٩.
(٢) انظر: بايندە، أبو القاسم: نهج الفصاحة، لا.ط، طهران، نشر: جاويدان، لا.ت، ص٢١٦.
(٣) سورة النور، الآية ٣٢.
(٤) انظر: الخميني، روح الله: تحرير الوسيلة، طهران، لا.ط، انتشارات قدس، لا.ت، ج٢، ص٩٢.
(٥) سورة النساء، الآية ١٢.
(٦) انظر: حكيمي، محمد رضا؛ وآخرون: الحياة، لا.ط، طهران، مكتب نشر الثقافة الإسلاميّة، لا.ت، ج٢، ص٤٨٥.
(٧) سورة النجم، الآية ٤٠.

بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾[1]، وذمّ حياة الإسراف والتجمّل: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾[2]، ومسؤوليّة الدولة في متابعة أمور المحرومين: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[3].

إنّ التدقيق والاهتمام؛ بما تقدّم؛ يُبيّن أنّ الإسلام اهتمّ بالناس المحرومين والفقراء، ورفعهم إلى مستوى امتلاك المدخول الذي يتلاءم مع نشاطه؛ وذلك عن طريق إيجاد الظروف الكافية للغذاء، وتأمين إمكانيّات الصحّة والتعليم، وكذلك عن طريق التمهيد للاستفادة من المصادر في أماكنها؛ لذلك اهتمّ الإنسان بتنمية المصادر الإنسانيّة؛ وهذا يعني أنّ الإنسان واحد من أهمّ عوامل الإنتاج؛ وهو يمتلك القابليّة للتعليم؛ فهيّء بذلك الإمكانيّة للاستفادة الأكبر من الرأسمال الفيزيائيّ.

رابعاً: محاكاة التنمية وفق المنهج الإسلاميّ مع أنموذج الاحتياجات الأساسيّة:

تُبيّن تجربة التنمية الاقتصاديّة؛ والتي تؤكّد على الرأسمال الفيزيائيّ في ستينيّات القرن العشرين، على أنّ ثمار النموّ الاقتصاديّ لا تصل إلى الطبقات الأدنى، وعلى أنّ نموّ الإنتاج يتّجه نحو مزيد من التطوّر.

ثمّ إنّ الفقر والتوزيع غير العادل للمداخيل؛ هو من ثمار هذا الأسلوب من التعاطي في موضوع التنمية الاقتصاديّة؛ بحيث يؤدّي الأمر إلى طرح أسئلة عديدة عن ماهيّة التنمية، وقد أشار «دادلي سيرز» (Dudley seers) إلى أنّ الأسئلة المطروحة في خصوص التنمية في أحد البلدان عبارة

(١) سورة المائدة، الآية ٣٢.

(٢) سورة الحديد، الآية ٢٠.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦٠؛ وانظر: سورة الأنفال، الآية ٤١.

عن: ماذا حصل في خصوص الفقر؟ وماذا في خصوص البطالة؟ وفي النهاية، وفي ما يتعلّق بعدم المساواة، ما هي ثمرات الجهود التي تدفع باتّجاه التنمية(1)؟

وإذا أمكن التقليل من هذه الحالات الثلاث كافّة، عند ذلك يمكن الحديث وبوضوح عن مرحلة من التنمية في البلد؛ ولكن، إذا كان الأمر على العكس؛ أي إذا لم تنخفض نسبة واحدة منها، أو اثنين، أو ثلاثة؛ عند ذلك، لا يمكن الحديث عن التنمية؛ حتّى لو ازداد متوسّط دخل الفرد.

ومن هنا، بدأ البحث في سبعينيّات القرن العشرين عن استراتيجيّة جديدة للتنمية في منظّمة العمل الدوليّة (International labor organization)؛ بحيث تكون التنمية فيها مترافقة مع التوزيع، ومن ثمّ بدأ البحث عن كيفيّة التقليل من التضادّ بين التنمية الاقتصاديّة وتوزيع المداخيل من جديد؛ بغية الوصول بها إلى أدنى المستويات. وفي هذا الإطار، تمّ اقتراح صرف اثنين بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي للاستثمار في أمور تؤدّي إلى زيادة استفادة الفقراء، وزيادة مداخيلهم؛ عن طريق الأجور، وعن طريق الاشتغال(2).

وقد أكّدت هذه الجهود إلى جانب تقرير مؤسّسة داك هامرشولد (١٩٧٥م)، على ضرورة تأمين الاحتياجات الأساسيّة؛ باعتبارها الأولويّة الأولى لسياسة التنمية، ومهّدت الأرضيّة للتقرير الذي قدّمه الأمين العامّ لمنظّمة العمل الدوليّة في المؤتمر العلميّ للعمل عام ١٩٧٦م، والذي أكّد فيه على تأمين المقولات الأربع الآتية؛ باعتبارها احتياجات أساسيّة يجب الوصول إليها عام ٢٠٠٠م:

- الحدّ الأدنى من الغذاء والمسكن والملبس؛ للاستعمال الشخصيّ في العائلة.
- الوصول إلى الخدمات الضروريّة؛ مثل: مياه الشرب، والحمل والنقل،

(1) Diana, Hunt: Economic Theories of Development,1989, P260
(2) Hunt: Economic Theories of Develoment, P264.

والصحّة والسلامة، والتربية والتعليم.

- وجود عمل لكلّ شخص قادر وراغب به.
- إشباع الاحتياجات الكيفيّة؛ من قبيل: البيئة السالمة والإنسانية، والمشاركة في اتّخاذ القرارات التي تؤثّر على مستوى حياة الناس ومعاشهم، وعلى مستوى الحرّيّات الفرديّة.

إنّ تقديم شاخص فيزيائيّ لكيفيّة الحياة (Physical quality of life indicator PQLT)؛ والذي عرضه «**موريس**» و «**ليزر**» (Muris & Liser.)، يُشكّل بداية أمل في ما يتعلّق بالحياة في السنة الأولى من العمر، وكذلك موت حديثي الولادة، إلى جانب موضوع التعليم.

وتحدّث «**استريتن**» (Streeten) (١٩٨١م) عن الأمل في الحياة منذ بداية الولادة، وبعد ذلك اقترح «**هيكس**» و «**استرتين**» (Hicks & Streeten) (١٩٧٩م) ستّ حاجات أساسية؛ عبارة عن: السلامة، والتعليم، والتربية، والغذاء، والماء، والصحّة، والمسكن.

إنّ الدقّة في كافّة الجهود المبذولة في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي؛ لأجل تقديم استراتيجيّة للتنمية على أساس تأمين الاحتياجات الأساسيّة؛ يُبين أنّ ما جاء به الإسلام على لسان النصوص، وفي السيرة العمليّة لقادة الدين؛ حيث بذلوا جهوداً لرفع تلك الأمور؛ هي بعينها الأمور التي تُشكّل اليوم الاحتياجات الأساسيّة.

ولذلك يُمكن القول بوضوح وبشكل منطقي: إنّ الذي تسعى إليه البشريّة، بعد تجارب طويلة وعظيمة في موضوع التنمية؛ هو بعينه الذي أيّده وروّج له دين الإسلام في تجربته التاريخيّة، ثمّ إنّ هذه المشابهة تقبل الاستدلال والدفاع عنها من حيث البعد الاقتصاديّ.